

# الحاجة الأكيدة إلى ترتيب جديد للعلاقة بين السياسة الخارجية والأولويات الوطنية

ورقة تولىفية

(Note de synthèse)

تحت إشراف  
شكري بحرية

أكتوبر 2015

### بين يدي الورقة

سبق لمركز "جسور"، في تقريره الأول حول الأجندة الوطنية، أن بيّن أن مواجهة التحديات الكبرى وخدمة الأولويات الوطنية لبلادنا يقتضيان بلورة مرجعية للسياسة الخارجية مستقرة في خياراتها الكبرى يكون من بين موجهاتها:

- عدم الخضوع إلى الاعتبارات الإيديولوجية،
- الاستناد إلى ثوابت سياسة البلاد الخارجية،
- الاستجابة لمقتضيات الثورة والانتقال إلى نظام ديمقراطي<sup>1</sup>.

وتوسيعا لهذه الفكرة وتفصيلا لها، تدعو الورقة التي بين أيديكم إلى التفكير العاجل في قضية هامة تفرضها تحديات الانتقال الديمقراطي خلال هذه المرحلة الدقيقة من تاريخ تونس، وتخص علاقة السياسة الخارجية لبلادنا بأولوياتنا الوطنية المتوافق حولها في دعم الخيار الديمقراطي وتحقيق التنمية المتوازنة ومحاربة الإرهاب.

وهي مساهمة أولى من مركز "جسور" في مجال السياسات الخارجية، تتقدم بها في شكل ورقة تليفية تركز على بناء الأفكار الرئيسية وتسلسلها المنطقي دون الوقوف عند تحليل الأفكار الوسيطة (intermédiaires) وتفصيلها. وستطرح "جسور" قريبا ورقات متتالية في جملة من قضايا السياسة الخارجية التي تهم بلادنا وفي مقدمتها الملف الليبي وملف الإرهاب الدولي.

<sup>1</sup> انظر تقرير مركز جسور بعنوان "الحاجة الملحة إلى أجندة وطنية جامعة لمواجهة حدة التحديات" (جويلية 2015).

## مكونات الورقة

1. مقدمة: دواعي الترتيب الجديد 4
2. قامت السياسة الخارجية خلال الفترة البورقبيية على مبادئ عامة ثبتت صوابيتها 4
3. وجّه بن علي السياسة الخارجية لخدمة مصالح نظامه قبل مصالح البلاد 5
4. خضعت السياسة الخارجية بعد الثورة للمعادلة السياسية الداخلية وانزاحت عن ثوابتها التقليدية 5
  - أ. أعطت النقلة النوعية التي حدثت في البلاد مكانة مميزة لتونس في فضاءها الجيوسياسي 5
  - ب. أصبحت ملفات السياسة الخارجية محكومة بتوازنات المعادلة السياسية الداخلية 5
  - ت. دفعت التجاذبات السياسية الداخلية إلى توظيف قضايا السياسة الخارجية في الصراعات الحزبية على حساب المصالح الوطنية 6
  - ث. فوّتت هيمنة المعادلة الداخلية على بلادنا فرصا كثيرة للاستفادة من التحولات الكبرى الحاصلة في فضاءنا الجيوسياسي 6
  - ج. أدى الانزياح عن ثوابت السياسة الخارجية التقليدية إلى تداعيات سلبية على البلاد 7
  - ح. وفي المحصلة 7
5. لا بد من ترتيب جديد للعلاقة بين السياسة الخارجية والأولويات الوطنية يعزز التوافق الوطني ويعتمد على القوة الناعمة لتونس 7
  - أ. ضابط العلاقة: اعتبار الأولويات الوطنية محكّمة في تحديد خيارات السياسة الخارجية 7
  - ب. مقتضى العلاقة: استعادة ثوابت السياسة الخارجية التونسية وإثراؤها بمكتسبات النظام الديمقراطي الجديد 8
  - ت. لا بد من تحديد موجهات للسياسة الخارجية تتناسب مع الترتيب الجديد للعلاقة بين السياسة الخارجية والأولويات الوطنية 8
    - ✓ تثبيت الاندراج الهادئ للنموذج التونسي في فضاءه الجيوسياسي..... 8
    - ✓ عدم الانخراط في المحاور الإقليمية..... 8
    - ✓ حسن التكيف مع التحولات الجيوسياسية..... 8
    - ✓ التركيز على فضاءنا الجيوسياسي المباشر..... 8
    - ✓ الاستثمار في القوة الناعمة لتونس كعنصر إشعاع دولي..... 9
    - ✓ ضبط أهداف ومؤشرات كمية للسياسة الخارجية..... 9
  - ث. الحاجة إلى التجديد في السياسات الخارجية وبلورة خطوط عمل جديدة 9
    - ✓ الخط الأول: جلب الدعم والمساعدات وتوجيهها نحو الشطر الغربي والجنوبي للبلاد..... 10
    - ✓ الخط الثاني: الترويج للمقاربة التونسية لحل الأزمات الداخلية، القائمة على البحث عن التوافق وعلى مساهمة المجتمع المدني..... 11
6. حوصلة الأفكار الرئيسية 11
7. خاتمة 12

## 1. مقدمة: دواعي الترتيب الجديد

تبدو تحديات الانتقال الديمقراطي لأول وهلة أكبر من قدرات بلادنا على مجابعتها خصوصا في ظل تقاطعها مع تعقيدات مرتبطة بتحولات فضاءنا الجيوسياسي.

والحقيقة أن عناصر عديدة تؤكد الحاجة الأكيدة لإعادة ترتيب العلاقة بين السياسة الخارجية والأولويات الوطنية بما يمكن بلادنا من قدرات أكبر على مواجهة هذه الأولويات، ويجعل السياسة الخارجية عاملا حاسما في هذه المرحلة الدقيقة. ومن أهم هذه العناصر:

- **حجم التحولات الإقليمية والدولية** وتداعياتها المباشرة على تونس في صورة فرص ومخاطر. هذه التحولات تقتضي التفاعل معها بما يخدم أولوياتنا الوطنية.
- **المكانة المرموقة** التي اكتسبتها بلادنا بفضل **الخطوات الهامة المقطوعة على درب الديمقراطية**، وإعادة تثمينها من خلال **إسناد جائزة نوبل للسلام** لرباعي الحوار الوطني، كل ذلك يستدعي استثمارا استراتيجيا في هذه المكانة من أجل خدمة أولوياتنا الوطنية.
- شهدت السنوات السابقة، قبل الثورة وبعدها، **تذبذبا على مستوى موجهات السياسة الخارجية** لبلادنا، بين خدمة النظام القائم ومصالحه وبين الخضوع لاعتبارات إيديولوجية، مما أضعاف مصالح كبيرة على بلادنا يمكن تداركها بإعادة بوصلة السياسة الخارجية إلى خدمة أولويات البلاد.

## 2. قامت السياسة الخارجية خلال الفترة البورقيبية على مبادئ عامة ثبتت صوابيتها

استندت السياسة الخارجية منذ الاستقلال إلى **مبادئ عامة** أهمها:

- **الالتزام بالشرعية الدولية** واحترام قراراتها ومقتضياتها
  - **عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول** وإقامة العلاقات على أساس الاحترام المتبادل
  - **الالتزام بسياسة حسن الجوار** خصوصا مع الجارين الجزائر وليبيا
  - **دعم القضايا العادلة** وعلى رأسها **القضية الفلسطينية**
- وقد كانت العوامل الثابتة لبلادنا من حجم وجغرافيا وتعداد سكاني وغيرها محددة في خيارات سياستنا الخارجية. ولعبت هذه الخيارات دورا مهما في استقرار البلاد وتجنّبها الدخول في صراعات وتوترات مربكة لأوضاعها الداخلية ولجهود التنمية.

### 3. وجّه بن علي السياسة الخارجية لخدمة مصالح نظامه قبل مصالح البلاد

فرضت طبيعة النظام الحاكم على السياسة الخارجية الاشغال بتلميع الأوضاع الداخلية والتعمية على انتهاكات حقوق الإنسان وغياب الديمقراطية، فانسافت مع الوقت، طوعا وكرها، إلى خدمة النظام القائم أكثر من خدمة مصالح البلاد. ولئن حققت بعض الإنجازات (الترويج للنجاحات الاقتصادية - كسب ثقة بعض المؤسسات المالية الدولية - اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي...)، فإن ارتهان السياسة الخارجية للدفاع عن صورة النظام أدى إلى:

- فقدان المصداقية بحكم تناقض الصورة الناصعة التي تعكسها السياسة الخارجية عن البلاد، مع التقارير الموثقة للمنظمات الدولية عن أوضاع الحريات المتدهورة واستشراء الفساد في أجهزة الحكم
- غياب المبادرة والاكتفاء بالانحياز لخيارات القوى الكبرى الحليفة

### 4. خضعت السياسة الخارجية بعد الثورة للمعادلة السياسية الداخلية وانزاحت عن ثوابتها التقليدية

#### أ. أعطت النقلة النوعية التي حدثت في البلاد مكانة مميزة لتونس في فضائها الجيوسياسي

حدثت نقلة نوعية في السياسات الداخلية عناوينها الاحتكام إلى الإرادة الشعبية وإرساء الحريات وإقرار دستور مدني ديمقراطي. أعطت هذه النقلة مكانة مميزة لبلادنا في فضائها الجيوسياسي، بفضل انفرادها بإنجاح انتقالها الديمقراطي مقابل غرق المنطقة في الفوضى والحروب الأهلية.

#### ب. أصبحت ملفات السياسة الخارجية محكومة بتوازنات المعادلة السياسية الداخلية

غلبت المعادلة السياسية الداخلية الجديدة في توجيه خيارات السياسة الخارجية على مستوى التحالفات والمقاربات والمواقف، وانعكست الاصطفافات السياسية الداخلية الحادة وتجاذباتها على التعاطي مع جملة ملفات السياسة الخارجية (مقاربة الملف الليبي - التعامل مع الأوضاع في مصر - الملف السوري.....). وقد نتج عن ذلك:

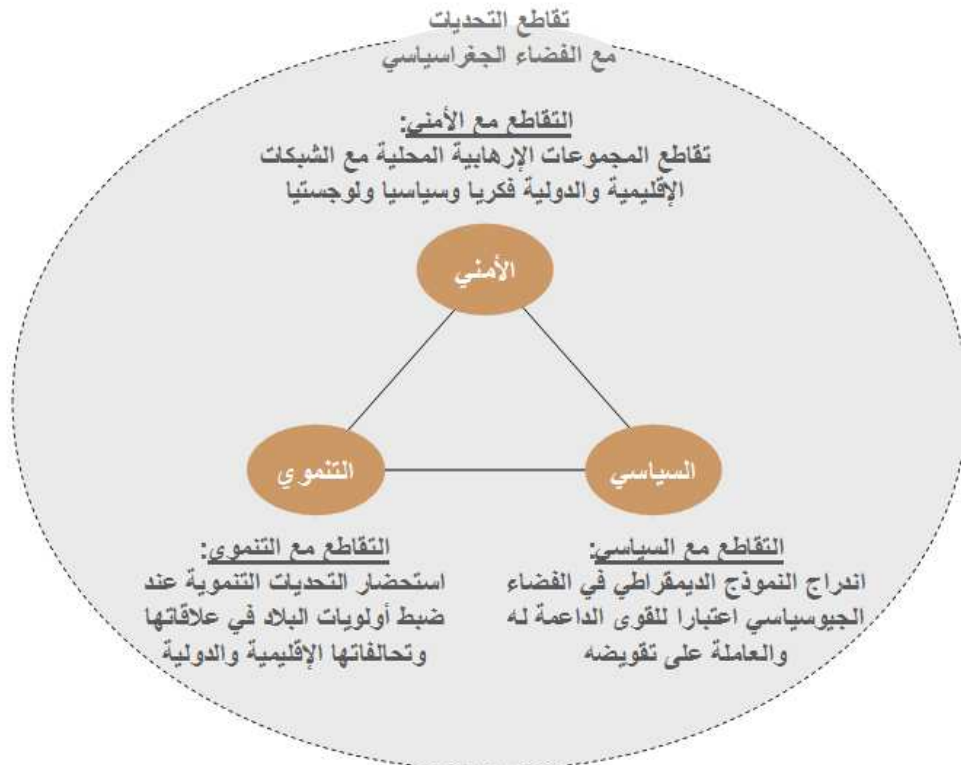
- توظيف قضايا السياسة الخارجية في الصراعات الداخلية على حساب المصالح الوطنية
- ضعف استحضار التحولات الكبرى والمتسارعة الحاصلة في فضاءنا الجيوسياسي وما تفرزه من فرص ومخاطر وضعف استحضار مدى تشابكها مع التحديات الداخلية

## ت. دفعت التجاذبات السياسية الداخلية إلى توظيف قضايا السياسة الخارجية في الصراعات الحزبية على حساب المصالح الوطنية

شكلت كل القضايا الإقليمية المتوترة محاور استقطاب داخلي حاد غلب عليه الطابع الأيديولوجي والاستدعاء المسبق لهذه القضايا من أجل تغذية التجاذبات الداخلية بعيدا عن البحث عن مقاربات توافقية تلتقي حول خدمة الأولويات الوطنية. ومثل التعامل مع الملفين الليبي والسوري، شديدي الخطورة في مستوى تعقيداتهما وفي تداعياتهما على أوضاعنا الأمنية خاصة، أبرز مثال على ذلك.

## ث. فوتت هيمنة المعادلة الداخلية على بلادنا فرصا كثيرة للاستفادة من التحولات الكبرى الحاصلة في فضاءنا الجيوسياسي

شكل تقاطع تحديات البلاد مع التحولات العميقة والمتسارعة في فضاءنا الجيوسياسي (ولا يزال) عنصر تعقيد أساسي في مواجهة هذه التحديات والمتمثلة بالأساس في: ترسيخ النظام الديمقراطي ومحاربة الإرهاب والتحدي الاقتصادي وعنوانه الرئيس إنجاز الإصلاحات الهيكلية. إلا أن هيمنة المعادلة الداخلية وضعف الوعي بتعقيدات التحولات الجيوسياسية حولنا ومدى تشابكها مع تحديات البلاد فوت على تونس فرص الاستفادة القصوى من هذه التحولات والتوقي من مخاطرها وانعكاساتها السلبية.



المصدر: وثيقة "الحاجة الملحة إلى أجنحة وطنية جامعة لمواجهة حدة التحديات" ص12  
مركز جسور للسياسات العمومية 2015

## ج. أدى الانزياح عن ثوابت السياسة الخارجية التقليدية الى تداعيات سلبية على البلاد

وقع الانزياح عن ثوابت السياسة الخارجية التقليدية في اتجاه الانحياز إلى محور إقليمي محدد (تركيا وقطر) والتدخل الفج في شؤون الدول (مصر - سوريا....).  
وقد نتج عن ذلك:

- توتر علاقات بلادنا بعدد من دول المنطقة (سوريا - مصر - الإمارات - السعودية...)
- تداعيات سلبية في إدارة مخاطر الإرهاب وعودة الشباب التونسي الملتحق بساحات المعارك

## ح. وفي المحصلة

يمكن حوصلة نتائج السياسة الخارجية بعد الثورة في النقاط التالية:

- قصور في الاستفادة من النقلة النوعية الداخلية لبلورة سياسة خارجية ديناميكية وواقعية خادمة للأولويات الوطنية
- ارتباك على مستوى السياسة الخارجية وضياع للمصالح والفرص

## 5. لا بد من ترتيب جديد للعلاقة بين السياسة الخارجية والأولويات الوطنية يعزز التوافق الوطني ويعتمد على القوة الناعمة لتونس

بناء على ما سبق، تحتاج البلاد إلى بناء ترتيب جديد للعلاقة بين السياسة الخارجية والأولويات الوطنية، يستجيب للنقلة النوعية التي أحدثتها تبني النظام الديمقراطي ولطبيعة التحديات التي تواجهها البلاد. ويحتاج هذا الترتيب :

- أن يحقق توافقا واسعا حول الخطوط الكبرى لسياستنا الخارجية وبالتالي يكسبها مصداقية أكبر
- أن يضمن استقرار الخيارات الجوهرية لسياستنا الخارجية كعامل طمأنة لشركائنا السياسيين والاقتصاديين الدوليين
- أن يفرض إبداعا في صياغة سياستنا الخارجية بما يجعلها خادمة للأولويات الوطنية ومتفاعلة مع الفرص والمخاطر التي يفرزها فضاؤنا الجيوسياسي

## أ. ضابط العلاقة: اعتبار الأولويات الوطنية محكّمة في تحديد خيارات السياسة الخارجية

تحدد السياسة الخارجية خياراتها وتحالفاتها ومواقفها بناء على متطلبات تحقيق الأولويات الوطنية المتوافق حولها في تناغم كامل بين السياسات الداخلية والسياسة الخارجية، بما يقلّص من خضوعها للاعتبارات الأيديولوجية ومن تغييرها بتغير المعادلة السياسية الداخلية وبما يجعلها خاضعة للتقييم الموضوعي.

## ب. مقتضى العلاقة: استعادة ثوابت السياسة الخارجية التونسية وإثراؤها بمكتسبات النظام الديمقراطي الجديد

نحتاج إلى استعادة ثوابت السياسة الخارجية المراعية للعوامل الثابتة لبلادنا (Tendances lourdes) أي معطيات الجغرافيا والتاريخ والتراكم الحضاري، والتي أثبتت صوابيتها على مدى عقود، مع إثرائها بمكتسبات النظام الديمقراطي وما يوفره لبلادنا من مكانة متميزة في الفضاء الجيوسياسي، وما يحملها كذلك من مسؤوليات إضافية تجاه قضايا المنطقة.

## ت. لا بد من تحديد موجّهات للسياسة الخارجية تتناسب مع الترتيب الجديد للعلاقة بين السياسة الخارجية والأولويات الوطنية

نحتاج إلى ضبط السياسة الخارجية بمجموعة من الموجّهات تحقق لها الاستقرار وتمنع عنها التذبذب والارتجالية أو الخضوع للاعتبارات الحزبية أو الشخصية، ويمكن حصر أهمها في ما يلي:

### تثبيت الاندراج الهادئ للنموذج التونسي في فضائه الجيوسياسي

التميز الهادئ بنموذج سياسي يفضي إلى نجاحات حقيقية في مجال مواجهة تحديات البلاد ويحقق الاستقرار المدني بعيدا عن المناكفات مع بقية الدول في خصوص أوضاعها الداخلية، بعيدا عن منطوق تصدير نموذجنا إلى دول الجوار.

### عدم الانخراط في المحاور الإقليمية

في سياق إقليمي متغير ومتوتر، لا يناسب تونس الانخراط في أي من المحاور الإقليمية المتنازعة على المصالح، وخدمة مصالحنا تمر عبر التزام الحياد الإيجابي انتصارا للمبادئ والقضايا العادلة دون السقوط في الاصطفاف.

### حسن التكيف مع التحولات الجيوسياسية

لا بد من إكساب السياسة الخارجية المرونة الكافية للاستفادة من الفرص التي تفرزها تحولات الفضاء الجيوسياسي والتوقي من مخاطرها.

ويتطلب ذلك إنجاز دراسات استشرافية دورية لتحولات الفضاء الجيوسياسي وتداعياتها على مصالحنا الوطنية.

### التركيز على فضائنا الجيوسياسي المباشر

تظل الجزائر وليبيا عنصرين أساسيين في خدمة مصالح البلاد على كافة المستويات الأمنية والاقتصادية، ولا بد من بناء استراتيجية واضحة لتعزيز العلاقات مع الجارين.

وتمثل إقامة الدولة الليبية المدنية مفتاحا أساسيا لتطوير العلاقات مع هذا البلد الشقيق وتحقيق المصالح المشتركة لبلدنا وشعبينا.



وتشكل الجزائر حجر الزاوية في شبكة علاقاتنا الدولية، بحكم الجوار والتاريخ المشترك وتمازج الشعبين. فنتقاطع معها مصالحنا الاقتصادية والأمنية وتحتم علينا مقاربة مشتركة لجملة قضايا المنطقة وعلى رأسها التعامل مع الوضع الليبي وملف الإرهاب. كل ذلك في إطار من الاحترام الكامل للخصوصيات السياسية الداخلية لكلا البلدين.

### الاستثمار في القوة الناعمة لتونس كعنصر إشعاع دولي

ويمكن أن تقوم القوة الناعمة لبلادنا على مجموعة من العناصر الأساسية أهمها:

- تونس أول نظام ديمقراطي عربي
- توفر تونس على دستور مدني
- جائزة نوبل للسلام للرباعي الراعي للحوار
- قيمة التوافق
- إدماج المكون الإسلامي الأساسي في الحياة الديمقراطية
- تشكيل ائتلافات حكومية من مكونات إيديولوجية متنوعة
- مكانة رائدة للمرأة في المجتمع
- مجتمع مدني فاعل
- اقتصاد منفتح وإدماجي
- تسامح ديني
- إجماع وطني على مقاومة الإرهاب في إطار احترام القانون والحريات

### ضبط أهداف ومؤشرات كميّة للسياسة الخارجية

تحديد أهداف مضبوطة زمنيا وكميا يسمح بالتقييم الموضوعي للسياسات الخارجية والمراجعة والتصويب.

### ث. الحاجة إلى التجديد في السياسات الخارجية وبلورة خطوط عمل جديدة

يفرض حجم التحديات التي تواجهها البلاد من ناحية، وعمق التحولات الحاصلة في فضاءنا الجيوسياسي من ناحية أخرى، إبداعا في بلورة خطوط عمل جديدة للسياسة الخارجية تسهم في زيادة قدرات البلاد على مواجهة الأولويات الوطنية بنجاح. ويمكن هنا اقتراح الخطتين التاليتين:

- خط جلب الدعم والمساعدات وتوجيهها نحو الشطر الغربي والجنوبي للبلاد
- خط الترويج للمقاربة التونسية لحل الأزمات الداخلية، القائمة على البحث عن التوافق وعلى مساهمة المجتمع المدني

خط العمل	العنوان العام	الجهات المعنية	المضامين
الخط الرسمي	التسويق للجهة التونسية	رئاسة الجمهورية وزارة الخارجية	• استعادة ثوابت السياسة الخارجية التونسية وإثرائها بمكتسبات النظام الديمقراطي الجديد • اعتبار الأولويات الوطنية محكمة في تحديد خيارات السياسة الخارجية • اعتماد موجّهات واضحة للسياسة الخارجية • الدبلوماسية الاقتصادية
خط تنمية الجهات	التسويق للجهات	الممثلون الجهويون المنتخبون	• جلب الدعم والمساعدات وتوجيهها نحو الجهات الأقل تنمية (الشرط الغربي والجنوب) • توفير عوامل النهوض بالجهات (تكوين، تفعيل العمل الجمعياتي التنموي، توأمة مع مدن أخرى...)
خط القوة الناعمة	التسويق لصورة تونس	الأحزاب – المنظمات – الإعلام – الشخصيات الوطنية – المبدعون – الرياضيون...	• تسويق عناصر القوة الناعمة التونسية (التوافق، الدستور، إسهام المجتمع المدني...)

### الخط الأول: جلب الدعم والمساعدات وتوجيهها نحو الشرط الغربي والجنوبي للبلاد

حصل توافق سياسي واسع بعد الثورة على مشروع وطني عناوينه الكبرى: الديمقراطية ومقاومة الإرهاب والتنمية ومقتضاها المتمثل في إنجاز إصلاحات هيكلية.

تواجه هذا المشروع الوطني عقدة جوهرية تمثل عنق زجاجة أمام تقدمه (Goulot d'étranglement):

- فمن ناحية لا تقدر برامج العمل الحالية على تقليص الاختلال الجهوي في المدى القريب
- ومن ناحية أخرى فإن استفحال الاختلال الجهوي، العامل الجوهري في حصول الثورة، نتيجة التأخر في إنجاز الإصلاحات الهيكلية بسبب تعقد المسار السياسي بعد انتخابات 2011 يشكل تهديدا حقيقيا للمسار السياسي وللمشروع الوطني.

لذلك يُقترح إضافة خط عمل جديد تشتغل عليه الدبلوماسية التونسية بهدف التخفيف من حدة الفوارق الجهوية في انتظار إنجاز الإصلاحات الهيكلية وتحقيق نتائجها المرجوة في مجال التنمية المتوازنة.

ويتمثل هذا الخط في جلب الدعم والمساعدات وتوجيهها نحو الشرط الغربي والجنوبي للبلاد.

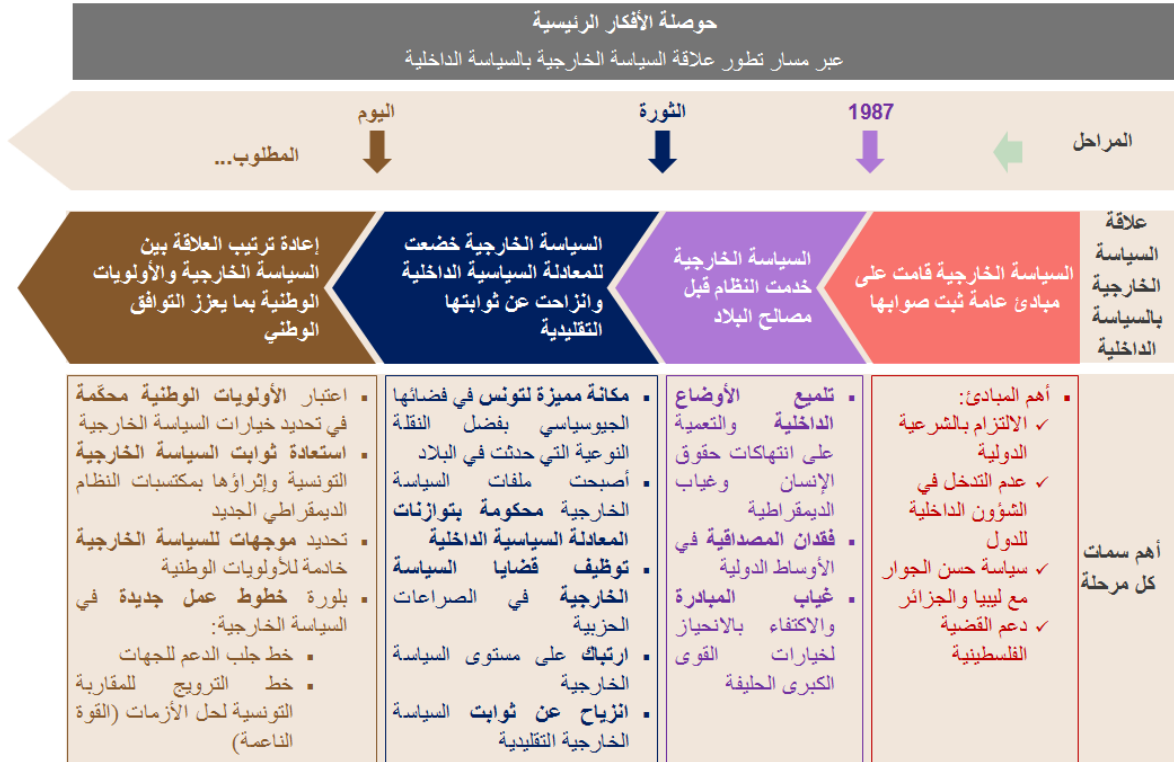
وتتوفر للدبلوماسية التونسية مدعماتٌ وحجج كثيرة يمكن استثمارها في تحقيق نتائج إيجابية على هذا الخط من أهمها:

- النموذج التونسي هو الترياق (antidote) للنموذج الداعشي الذي يهدد بلداننا جميعا في جنوب المتوسط كما في شماله. ونجاح النموذج التونسي يمر عبر تحقيق الديمقراطية لنتائج اقتصادية تستفيد منها الجهات التي تشكل محاضن اجتماعية مميزة للمجموعات الإرهابية.
- تقليص مظاهر الحرمان الاجتماعي بعيد الأمل لفئات شبابية من هذه الجهات المحرومة ويحد بالتالي من نزعة الهجرة غير المشروعة إلى دول الشمال.

## الخط الثاني: الترويج للمقاربة التونسية لحل الأزمات الداخلية، القائمة على البحث عن التوافق وعلى مساهمة المجتمع المدني

يمثل إسناد جائزة نوبل للسلام إلى الرباعي الراعي للحوار تمييزاً للمقاربة التونسية في معالجة الأزمات الداخلية، ومن ورائها للنموذج الديمقراطي التونسي في وقت تغرق فيه المنطقة في نزاعات داخلية مدمرة. ويحسن بالسياسة الخارجية التونسية أن تستثمر بقوة في هذه الجائزة وما ترمز إليه من نجاح ديمقراطي كعنوان أساسي للقوة الناعمة لتونس من أجل صنع صورة متميزة لبلادنا تساهم في مواجهة تحديات البلاد. ولعلّ اشتراك أغلب الأطراف الوطنية، السياسية والمدنية، في الحوار الوطني وقبولها بنتائجه يجعلها معنية بإسناد هذه الجائزة، وبالتالي بالترويج، إلى جانب الجهات الرسمية، للنموذج التوافقي التونسي.

## 6. حوصلة الأفكار الرئيسية



## 7. خاتمة

سيظل مشهد قتلى سوسة المريع، وأعداد التونسيين المنخرطين في صفوف المجموعات الإرهابية في مختلف ساحات التوتر، يسيء إلى صورة بلادنا ويضرّ مصالحها الاقتصادية على مدى طويل. لكن بلادنا تملك قدرة حقيقية على تعديل الصورة بما يعين على مواجهة أولوياتنا الوطنية وذلك من خلال:

- الاستثمار في عناصر قوتنا الناعمة وعلى رأسها نموذجنا الديمقراطي التوافقي
- تركيز الجهود الخارجية إلى جانب الداخلية على تجفيف محاضن الإرهاب الاجتماعية من خلال التقليل من حدة الاختلال الجهوي وبث الأمل لدى شباب المناطق المحرومة في انتظار أن تحقق الإصلاحات الاقتصادية نتائجها المرجوة
- فإذا كان قدرنا أن نبذل مزيدا من دماء أبنائنا قربانا لمقاومة الإرهاب الأعمى، ككل دول المنطقة والعالم، فإننا نملك أن نتميز بأن يكون استهدافنا، في نظر العالم، استهدافا لنموذج ناجح في إرساء الديمقراطية وتحقيق التنمية العادلة.